

مناقشة حول كهيمص



بالضبط في 28/12/2013 م قرأت كلاماً للشيخ
الوائلي ولم اعجب به فكتب حوله تعليق وقمت
بمناقشته وقد احتجت انذاك الى الاستعانة بعالم
من الحوزة فارسلت له سؤالاً فأجاب مشكوراً وسوف
نذكر جوابه في الخاتمة ان شاء الله .

كلام الوائلي :

للشيخ أحمد الوائلي كتاب اسمه ((نحو تفسير
علمي للقرآن)) قال فيه ما نصه :

[قوله تعالى { كهيعص } مطلع سورة مريم فقد
فسرها بعضهم برواية مرسله لا يعرف قائلها
واسندها إلى الإمام الثاني عشر وهي ان الكاف
كربلا والهاء هلاك العترة والياء يزيد والعين عطش
الحسين والصاد صبره وذكر أن زكريا سأل الله ان

يعلمه أسماء أهل البيت الخمسة الطيبين فعلمه
اياهم فكان إذا ذكر الحسين يستعبر فأنبأه عن قصته
بما مر ذكره من تفسير كهيعص .

مع أن رأي أهل البيت عليهم السلام في الحروف
المقطعة في اوائل السور معروفة وهي أن قريش لما
كذبوا القرآن وقالوا أنه من محمد أراد الله تعالى أن
يبين لهم بأن القرآن مؤلف من نفس حروف الهجاء
التي تتكون منها لغتكم ومحمد بشر وأنتم بشر
فهاتوا مثل هذا القرآن إذا كان من بشر مثلكم ومن
نفس حروف لغتكم وهذا الرأي مروى عن الإمام
العكسري في تفسيره [(ص 26)

إلى أن يقول] هذه الأقوال لو صحت روايتها عن
معصوم لأمكن التعبد بها إذا لم نجد لها وجهاً
ولكنها والحالة هذه ترسل ارسالاً أو يرويها مجاهيل

فلا يمكن الركون إليها لأنه تفسير للألفاظ بما لا تدل عليه حقيقة أو مجازاً وهو يفضي إلى فتح باب لا يغلق من التحكم ولماذا لا يكون الكاف كلام والهاء هراء والياء يروى والعين عي والصاد صفصائي

أجل يجب أن يسان كتاب الله تعالى عن مثل هذا العبث [(ص 27) .

وهذا الكلام الذي قاله الوائلي مردود جملاً وتفصيلاً من عدة نقاط :

النقطة الأولى :

ظن الوائلي (غفر الله له) أن هذه الرواية مرسلة والحال أنها مسندة وليس كما قال وكلامه لو خرج من إنسان جاهل لعذرناه لكن أن يصدر من شخص

كالوائلي فهذا مما لا يمكن ان نجد له عذراً أو نلين
القول معه وأنى لنا ذلك وهو المشهور عنه التحقيق
والتدقيق والتبحر وهنا نجد يتفوه بكلام لا صحة له
ولا دليل عليه !!

النقطة الثاني :

الرواية التي رفضها الوائلي ذكرها مجموعة من
الأعلام في كتبهم واليكم قائمة ببعض الكتب التي
ذكرتها :

. 1

مدينة المعاجز / السيد البحراني / ج 8 / ص 58 .

. 2

الاحتجاج / الشيخ الطبرسي / ج 2 / ص 274 .

. 3

تأويل الايات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة /
السيد الاسترآبادي / ص 144 .

. 4

مناقب آل أبي طالب / ابن شهر آشوب / ج 3 /
ص 279 .

. 5

أرشاد القلوب / الديلمي / ج 2 / ص 327 .

. 6

البرهان في تفسير القرآن / السيد البحراني / ج 3 /
ص 22 .

. 7

بحار الأنوار / الشيخ المجلسي / ج 14 / ص 178 .

. 8

التفسير الصافي / ج 3 / ص 272 .

. 9

كمال الدين وتمام النعمة / الشيخ الصدوق / ص

. 461

. 10

تفسير نور الثقلين / ج 3 / ص 320 .

الرواية وردت بنصها في هذه الكتب وفي غيرها

الكثير وقد اقتصرنا على هذا العدد مخافة

التطويل .

النقطة الثالثة :

أن الشيخ الوائلي ارسل الرواية كما قرأنا وهذا ليس

صحيح بما نعتقد لأن الصدوق عليه الرحمة

والرضوان أعرف بمثل هكذا روايات من الشيخ



الوائلي وغيره . . أضيف إلى ذلك أن الحر العاملي
رضوان الله عليه في وسائله (وسائل الشيعة / ج
20 / ص 438) استشهد بفقره من فقرات الرواية
واستشهاد الحر العاملي وكذلك الصدوق للرواية
يغنيانا عن تسفيه الوائلي وامثاله . . .

النقطة الرابعة :

لم يبين لنا الشيخ الوائلي من هم المجاهيل في الرواية
ولم يناقشها نقاشاً علمياً بل كل ما فعله على
احسن تقدير هو رميها بالأرسال ومع هذا فهل غفل
الوائلي عن مسألة إلا وهي هل كل المراسيل لا
يعتمد عليها فلو تنزلنا وقلنا بأرسال الرواية فهل
ذلك يعني عدم احتمالية صدورها من
المعصوم؟!!



النقطة الخامسة :

من العجيب جداً أن ينكر الوائلي قائل الرواية ??? بل افتري على علم من الأعلام الذي يقول عنه النجاشي في رجاله ما نصه : [شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها] (1) .

ويقول عنه العلامة الحلبي في خلاصته [جليل القدر واسع الاخبار كثير التصانيف ثقة شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها ، ولقي مولانا أبا محمد العسكري عليه السلام] (2) .

وهذا الذي وصفه النجاشي والحلي بهذه الأوصاف هو ((سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم)) راوي الرواية وسائل الإمام

1 رجال النجاشي / ص 125

2 خلاصة الأقوال / ص 79

المهدي عجل الله فرجه الذي يقول عنه الوائلي أنه
أسندها إليه وحاشاه أن يفعل ذلك .

النقطة السادسة :

ان الوائلي يعلم ان الأرسال في السند أو وجود
شخص أو شخصين مجاهيل لا يستدعي ان ترمى
تلك الرواية أو يستهزء بها بل كل ما نفعله هو
التوقف فيها وايقال امرها لله ورسوله وأهل البيت
فهل الوائلي فعل هذا الأمر ام عكسه !؟

النقطة السابعة :

لم تصح الرواية عن المعصوم عند الوائلي إلا انها
صحت عند غيره فيمكن التعبد بها ولا داعي لكل
ما قاله الوائلي معقباً عليها لأنه قال ما نصه **[[لو**

صحت روايتها عن معصوم لأمكن التعبد
بها]] ...

النقطة الثامنة :

ان تعامل الفضلاء مع روايات العترة الطاهرة (سواء
كانت ضعيفه أو مرسله أو غيرها) يجب ان يكون
بموضوعية واتزان وعلمية ، فحتى لو كنت غير
مقتنع بالرواية وترى انها لا تصح عن المعصوم
فعليك ان تناقشها نقاشاً علمياً وتبين سقمها ووجه
الخلل فيها وهذا ما لم يفعله الوائلي مع الأسف
الشديد !

النقطة التاسعة :

لو تمسكنا بنفس اسلوب الوائلي ومنهجه واستهزاءه
لكان كلامنا عن الذي قاله بما نصه [[أن رأي أهل

البيت عليهم السلام في الحروف المقطعة في اوائل
السور معروفة وهي أن قريش لما كذبوا القرآن وقالوا
أنه من محمد أراد الله تعالى أن يبين لهم بأن القرآن
مؤلف من نفس حروف الهجاء التي تتكون منها
لغتكُم ومحمد بشر وأنتم بشر

فهاثوا مثل هذا القرآن إذا كان من بشر مثلكم ومن
نفس حروف لغتكم وهذا الرأي مروى عن الإمام
العسكري في تفسيره]] . . .

نقول للوائي الرواية التي اعتمدت عليها في تفسير
أمامنا العسكري عليه الصلاة والسلام أيضا لا
يعتمد عليها بل هي اوهن من رواية سعد بن عبد
الله رحمة الله التي استهزئت بها فكيف ترفض هذه
وتقبل تلك؟!!

النقطة العاشرة :

لك ان تقول ان السيد الخوئي ضعف الرواية سنداً وناقشها متناً ، قلنا ما قاله السيد الخوئي عن الرواية قبل عدة اسابيع ارسلناه لمجموعة من العلماء ولم يأتي الرد منهم إلا من واحد إلا وهو المحقق العلامة الشيخ محمد جميل حمود العاملي دام ظله الشريف ويمكنكم الاطلاع على رده من [[هنا]] وهو رداً كافياً وشفافياً ووافياً لما قاله السيد الخوئي ...

نكتفي بهذا القدر من النقاط وقد اعرضنا عن ايراد الكثير غيرها لأن ما ذكرناه فيه كفاية للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، ومن الله التوفيق وهو المستعان .

نص السؤال وجوابه

شكالات الخوئي على رواية سعد بن عبد الله الأشعري الواردة في إكمال الدين ضعيفة

الإسم : صفاء علي حميد

النص : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

روى شيخنا الصدوق عليه الرحمة والرضوان في أكمال الدين وتمام النعمة (ص / 462) كهيعص (فالكاف) اسم كربلاء . و(الهاء) هلاك العترة . و(الياء) يزيد ، وهو ظالم الحسين عليهما السلام . من(العين) عطشه و(الصاد) صبره .

وعن هذه الرواية قال السيد الخوئي في معجم رجال الحديث (ج 9 / ص 56) ما نصه (الرواية ضعيفة السند جدا فان محمد بن بحر بن سهل الشيباني لم يوثق وهو متهم بالغلو وغيره من رجال

سند الرواية مجاهيل على أنها قد اشتملت على أمرين لا يمكن تصديقهما :

أحدهما : حكايتها صد الحجة سلام الله عليه أباه من الكتابة والامام عليه السلام كان يشغله برد الرمانة الذهبية ! إذ يقبح صدور ذلك من الصبي المميز فكيف ممن هو عالم بالغيب وبجواب المسائل الصعبة ؟

الثاني : حكايتها عنه موت أحمد بن اسحاق في زمان العسكري عليه السلام مع أنك عرفت في ترجمته أنه عاش إلى ما بعد العسكري عليه السلام .

الثالثة : أن النجاشي ذكر في ترجمة سعد كما مر أنفا عن الحسين بن عبيد الله ، عن أبي القاسم ابن قولويه أنه لم يسمع من سعد إلا حديثين وقد مر في

ترجمة جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبى القاسم قول النجاشي وقال : ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث ، وبين الكلامين تهافت ظاهر وما قيل في وجه الجمع : من أن جعفر بن قولويه سمع من سعد حديثين من كتاب المنتخبات وحديثين من غير هذا الكتاب فبعيد جدا كما لا يخفى .

الرابعة : أن الصدوق ذكر في الامالي ، المجلس 63 الحديث 1 : حدثنا سعد بن عبدالله قال : حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى . . الحديث .

وظاهر هذا الكلام رواية الصدوق عن سعد بن عبدالله بلا واسطة ، وهذا أمر غير ممكن فان سعد بن عبدالله مات سنة (299) أو سنة (301) فكيف يمكن أن يروي عنه الصدوق المتولد بعد ذلك

فمما يقطع به سقوط الواسطة في البين فان الصدوق
روى عن سعد بن عبدالله بواسطه أبيه ، أو بواسطه
محمد بن الحسن بن الوليد أو أحمد بن محمد بن محمد بن
يحيى ، والله العالم .

وأما احتمال أن يكون سعد بن عبدالله ، هذا غير
من هو المعروف الذي نترجمه فبعيد جدا) .

فما رأيكم الشريف بالرواية وكلام السيد الخوئي
رحمة الله . وجزاكم الله خير الجزاء

بسمه سبحانه تبارك شأنه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الإشكالات التي ذكرها الخوئي ليس

سديداً وفيها ضعف وتهافت بل اضطراب ظاهر في

أغلب إشكالاته . . نعم الكلام والنقاش متوجهان

على شيئين :

أحدهما :ضعف سندها ،

وثانيهما : التشابه في تصرف الإمام الحجة القائم
أرواحنا لتراب نعليه الفداء في لعبه بالطابة الذهبية .

أما ضعف السند فواضح لا غبار عليه على
حسب مبناه في التشدد في الأسانيد بناءً على
حجية الخبر الثقة ،

وأما بناءً على مسلكنا وهو حجية الخبر الموثوق
الصدور فإن الرواية صحيحة ولا ريب يعترها ،
ومسلكنا في الحجية تابع لمسلك المتقدمين من
أصحابنا الإمامية رضوان الله تعالى عليهم أمثال
المفيد والمرتضى والطوسي وثلة من محققي الإمامية
بل هو مسلك له أنصاره وأتباعه في الوسط العلمي
عند المتأخرين ايضاً .

ونعني بالخبر الموثوق الصدور هو الخبر الذي دلت
القرائن والشواهد المتصلة والمنفصلة على صحة
دلالاته ، وحيث لا توجد قرائن معاكسة على
الصحة فإن الحكم يقتضي الجزم بصحة الخبر . . .
ودعوى أن الخبر يشتمل على أحكام تخالف ما
صح عنهم عليهم السلام . . .

نظير ما أشار إليه المحشي على الخبر في كتاب
الإكمال مستشكلاً بما ورد في الخبر من أن المساحقة
تستحق الرجم في حين أنها تستحق الجلد . . .

هذه الدعوى دونها خرط القتاد ، لأن ما تنظر له
المستشكل ينم عن عدم السعة في الإطلاع الفقهي ،
ذلك لأن ما ورد في الخبر هو رجم المحصنة لا العزباء
بقريئة ما جاء في صدر الخبر كما في قول السائل
للإمام عليه السلام : (فأخبرني عن الفاحشة المبيّنة

التي إذا اتت المرأة بها في عدتها حلّ للزوج أن يخرجها من بيته ؟)

فالسائل إنما سأل الإمام عليه السلام عن حكم المساحقة المتزوجة لا العزباء . فكان جواب الإمام المعظم عليه السلام طبقاً لسؤال السائل عن حكم المساحقة المتزوجة ، وقد حكم له الإمام عليه السلام بالحد باعتبارها محصنة لا باعتبار أنها عزباء
وشتان ما بين الأمرين . . ! ولا أدري كيف خلط المحشي بينهما . . !!؟

فما ذهب إليه لا يخلو من أمرين : إما الجهل ، وإما الخلفية العقائدية والفقهية المعوجة التي يسير عليها المحشي ومن لف لفه . . ووراء الأكمة ما وراءها . . !! .

وأما ضعف الدلالة - بحسب زعمه - كما في
الإشكال الأول ، فواضح البطلان بنظرنا ، ذلك لأن
لأفعال أهل البيت عليهم السلام وجوه حكمية لا
يطلع على حقائقها إلا من جاس خلال ديارهم
وعرف لحن كلامهم ومرادهم

ولو سلّمنا جدلاً بما استشكله صاحب الدعوى
فلا بد من عرضه على المحكمات ليتضح وجه
الحكمة من فعله المتشابه ، لذا يجب على الفقيه
المتمرس بالأخبار أن لا يتسرع بالحكم على الرواية
لمجرد عدم فهمه للمراد بل يجب عليه بذل الجهد في
البحث والتنقيب والتدبر والسؤال من الأعلام منه
والأفهم بمراد كلامهم عليهم السلام

لأن لكلامهم حلاوة وطراوة ولافعالهم حكم
واسرار لا يوفق لفهمها الأغيار بل لا بد من التوسل

والبخوع لتلك الذوات الطاهرة لكي تدلف على
القاصرين عن إدراك معاني أفعالهم في أن يسددوهم
ويعرفوهم معاني كلاماتهم ومتشابه أفعالهم
الشريفة . . .

وفي هذه الحالة يجب تأويل متشابه أفعالهم بما
يتناسب مع الأسس العقائدية التي أمرونا
بسلوكها . . .

وها نحن نقوم بما يتوجب علينا فعله من التأويل
حرصاً على طرح الخبر كما هو ديدن المقصرين
فيطرحون الأخبار بمجرد قصور افهامهم عن مرادها ،
وسنقوم بردها وتفنيدها واحدةً تلو الأخرى ،
وذلك بالملاحظات التالية :

أما الإشكال الأول : وهو حدرجت الإمام القائم
عليه السلام للطابة الذهبية حتى يشغل اباه الإمام

العسكري عليه السلام عن كتابة الرسالة . . فظاهره واضح من حيث العبث بالطابة مع أنهم عليهم السلام معرضون عن اللهو واللعب اللهم إلا أن يكون ذلك على نحو التقية باعتبار أن السائل الذي كان مع سعد هو من غير المعتقدين بإمامة الأئمة الأَطهار عليهم السلام . .

أو لعلّ المراد بفعل الإمام عليه السلام - على فرض حصول ذلك - أن يريهم بأن الإمام الذي يلعب بالطابة يختلف بطبعه عن بقية الأولاد . . .

أو لعل هذا المقطع يكون من الدسائس على الرواية لكي يتم إسقاطها عن الحجية والإعتبار، ومن الواضح في علم الدراية والرواية إن سقوط مقطع من الرواية لا يستلزم إسقاط الرواية بأكملها عن

الحجّية . . . فالتبعيض بالحجّية لا يسقط حجّية
بقية المقاطع في الرواية .

وبعبارة أخرى : إن إمامنا الحجّة صاحب

الزمان عليه السلام كان يتظاهر بالصباوة ، والتظاهر
غير الواقع ، وله نظير في الأخبار من أنهم عليهم
السلام كانوا يتظاهرون بالجهل من باب التقيّة من
المخالفين أودفع شبهة الغلو عنهم صلوات الله
عليهم . . .

ولا يصح حمل فعله على ظاهر الصباوة المحضة
لأن أفعالهم لها ظاهر وباطن ومحكم ومتشابه فرحم
الله من رد متشابههم إلى محكمه حسبما ورد ذلك
في أخبارهم عليهم السلام ففي خبر عن مولانا
الإمام الرضا عليه السلام قال : (ان في أخبارنا
متشابهها كمتشابه القرآن ومحكما كمحكم القرآن

فردوا متشابهها إلى محكمها ولا تتبعوا متشابهها
دون محكمها فتصلوا) .

فما أشكله السيد الخوئي والمعلق على الرواية في
كتاب إكمال الدين غير صحيح على الإطلاق ،
ونفيهم أو رفضهم للرواية بسبب عدم قدرتهم على
توجيه الخبر الشريف ، والناس أعداء ما جهلوا . . والله
في خلقه شؤون . . فسبحان من لا يسهو ولا
يجهل !! .

بل هو من باب كشف الواقع عبر تنوع الأدوار
بين الإمام الأب الحسن العسكري عليه السلام
وبين الإبن الإمام الحجة القائم عليه السلام ليظهر
الأبُ فضلَ إبنه القائم عليه السلام وأنه فديته
بنفسي يتظاهر اللعب بالطابة ولكنه عالم هذه الأمة
ورباني سفينتها وقائد مسيرتها . .

فهو يتظاهر باللعب لا أنه يهوى اللعب ، والفرق
بينهما واضح عند المتبصرين بالحقائق !
ولهذا نظير في سيرة النبي وآله حيث كانوا في
بعض الأحيان ينكتون باصابعهم على الأرض
عندما كانوا يتأملون بعض القضايا . . فهل كانوا
يفعلون العبث . .؟! حاشا وكلا بل كانوا يشيرون
للسائل بأنهم يتدبرون ويتأملون . . ! . .
كما أنه عليه السلام لم يمس الدراهم النجسة
عندما أمره أبوه الإمام الحسن العسكري عليه
السلام أن يفتح الصرة فلم يفتحها قائلاً بأنه لا يمس
الدراهم النجسة ، ويشهد لهذا أن الإمام الحسن
العسكري عليه السلام لم يمس الدراهم المذكورة بل
أمر حاملها بمسها وفتح الصرة . . ! . .

وكأن مولانا الإمام الحسن العسكري عليه السلام أراد أن يعرف المخالف الذي كان بصحبة سعد بأن هذا الصبي يعلم الغيب وأنه مسدد من قبل الله تعالى . . . !! .

والإمام العسكري عليه السلام أراد أن يهد لابنه القائم أرواحنا فداه الذي سيستلم الإمامة الظاهرية من بعد أبيه وهو لا يزال صبياً ولكنه صبي لا كبقية الصبيان فهو نظير يحيى وعيسى عليهما السلام اللذان استلما النبوة وهما صبيان . ! .

وأما الإشكال الثاني الذي أثاره السيد الخوئي وهو : (حكايته عنه موت أحمد بن اسحاق في زمان العسكري عليه السلام مع أنك عرفت في ترجمته أنه عاش إلى ما بعد العسكري عليه السلام) . فمردود أيضاً بأن الرواية لم تشر إلى موت

أحمد بن إسحاق في حياة الإمام العسكري عليه السلام بل كل ما هنالك أن (أحمد بن إسحاق حم وثارت به علة صعبة آيس من حياته فيها) ولم يرد فيها موته قبل شهادة إمامنا العسكري عليه السلام ، فاليأس من الحياة شيء والموت شيء آخر . . وشتان ما بينهما . !

فدعوى موته قبل شهادة الإمام عليه السلام إشتباه محض من السيد الخوئي غفر الله له . !
فالصحيح أن أحمد بن إسحاق عاش إلى ما بعد شهادة إمامنا المعظم الحسن العسكري عليه السلام ولم تشر الرواية لا من قريب ولا من بعيد إلى موت أحمد ابن إسحاق قبل رحيل مولانا الإمام العسكري عليه السلام . . . ويشهد لما قلنا أن نفس احمد بن إسحاق راسل الإمام صاحب عليه

بمراسلة ذكرها الطبرسي في الإحتجاج باب
المراسلات ، والمراسلة إنما تمت بعد رحيل مولانا
الإمام العسكري عليه السلام وليس قبله فيرجى
التأمل . . وليراجع الإحتجاج .

واما الإشكال الثالث الذي أثاره السيد الخوئي :
فمردود أيضاً بأن كلام النجاشي ليس حجة شرعية
حتى يتعبدنا الله تعالى بها فهو إنسان غير معصوم
ومعرض للسهو والجهل والإشتباه وكم من موارد
اشتبه بها النجاشي وليكن منه هذا المورد . . ! .

بالإضافة إلى أن روايته أربع روايات عن سعد ثم
نقله عن ابن قولويه القمي أنه روى عنه روايتين
ليس نهاية العالم ، إذ ليس كل أخبار سعد مدونة
في كتاب ابن قولويه ولا أن كل ما عند سعد قد
اعطاه لابن قولويه القمي . . والظاهر أن ابن قولويه

اشتبه عليه عدد الروايات التي رواها عن سعد لذا
اختلف نقله واشتبه عليه العدد . . فكلام الخوئي
كله تهافت ومحض الخطأ . . !

إذ إن رواية القمي لخبر أو خبرين لا يستلزم أن
يكون ذلك كل ما في جعبة سعد من الروايات عن
المعصوم عليه السلام حتى يرويها لابن قولويه
القمي . . ! .

والتهافت بين الإثنين والأربعة غير ضائر بمن
ليس معصوماً عن الإشتباه والخطأ والنسيان . . ! .
وأما الإشكال الرابع : فمردود أيضاً بأن رواية
الصدوق عن سعد بلا واسطة . . وهو محمول على
الرواية بالواسطة البعيدة أو المقطوعة ، وله نظير في
كتب الصدوق فهو قد روى أخباراً عن المعصوم
بحذف الإسناد عن روى عنهم الصدوق نفسه ،

فأغلب رواياته في كتابه الفقيه بلا إسناد ، أو بحذف بعض رواة السند عن المعصوم عليه السلام . . . ولو فرضنا سقوط السند لأجل ما ذكره السيد الخوئي فلا يجوز إسقاط الرواية من أساسها لوجود قرائن فيها تثبت صحة صدورها عن المعصوم عليه السلام لا سيما أن الموجود فيها له شواهد كثيرة في الأخبار الأخرى ، والعبرة بالمعنون وليس بالعنوان ، يرجى التأمل جيداً فإنه دقيق .

والمحصلة : إن ما أفاده الخوئي من الإشكالات على رواية سعد ساقطٌ من الأساس ، ولا يجوز طرح الرواية لأجل إشكال أو إشكالين مع ما طرحناه من وجوه الجمع بين الظاهر والباطن لأفعال المعصوم صلوات الله عليه التي لا تخلو من حكمة ودراية لا يتفطن لها إلا من أتى الله بقلب سليم ورضخ

لأخبارهم الشريفة . . فقد ورد عنهم صلوات ربنا عليهم في الصحيح عن علي بن حنظلة الكوفي أنه قال : (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : (اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا) .

وورد عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام قال : « اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من روايتهم عنا ، فإننا لا نعدُّ الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدثاً » ، فقليل له : أو يكون المؤمن محدثاً ؟ قال : « يكون مفهماً والمفهم : المحدث » .

وورد أيضاً عن أحمد بن حاتم بن ماهويه قال : كتبت إليه - يعني أبا الحسن الثالث (ع) - أسأله عن أخذ معالم ديني وكتب أخوه أيضاً فكتب (ع) إليهما : فهت ما ذكرتما فاعتمدا في

دينكما على كل مسن في حبنا وكل كثير القدم في
أمرنا فإنهم كافوكما إن شاء الله .

وكل ما أمكن الجمع بين الأخبار كان هو المتعين من
كلماتهم عليهم السلام بحسب ما امرونا به صلوات
الله عليهم . . ! .

والله الموفق للصواب والحكمة والله خير حافظاً وهو
أرحم الراحمين . . . اللهم عجل فرجنا بفرج وليك
القائم أرواحنا فداه . . والسلام عليكم .

الأحقر الفاني / كلبهم الباسط ذراعيه بالوصيد

محمد جميل حمود العاملي - بيروت

بتاريخ 13 صفر 1434هـ

الموافق 17/12/2013 م .

تمت بحمد الله بتاريخ 2024/6/27